ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

١١١ يوليو 2024

حكومة جديدة تحظي بإشادة دولية

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

30 معلومة مصورة

31 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

31 تأثير خفض الدعم على التضخم في الاقتصاد المصري

38 التكلفة الاقتصادية والصحية لموجات الحرارة العالية

44 ملف الاستثمار بين ختام قوي وبداية مبشرة

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلاً بكم في عدد جديد حافل بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، حيث أشادت الصحف الدولية بالأسماء التي تم الإعلان عنها لإدارة الحقائب الوزارية الجديدة، خاصة وأن الحقيبة الاقتصادية لقيت تغيرات كبيرة من حيث دمج وزارات حالية بما يخدم أهداف واستراتيجيات الدولة المصرية. ومن جانب آخر، طلعت مصطفى ينجح في تحقيق مبيعات تعاقدية بمبلغ 100 مليار جنيه خلال يومين فقط من إعلانه عن فتح باب الحجز لأول مشروعاته بالساحل الشمالي.

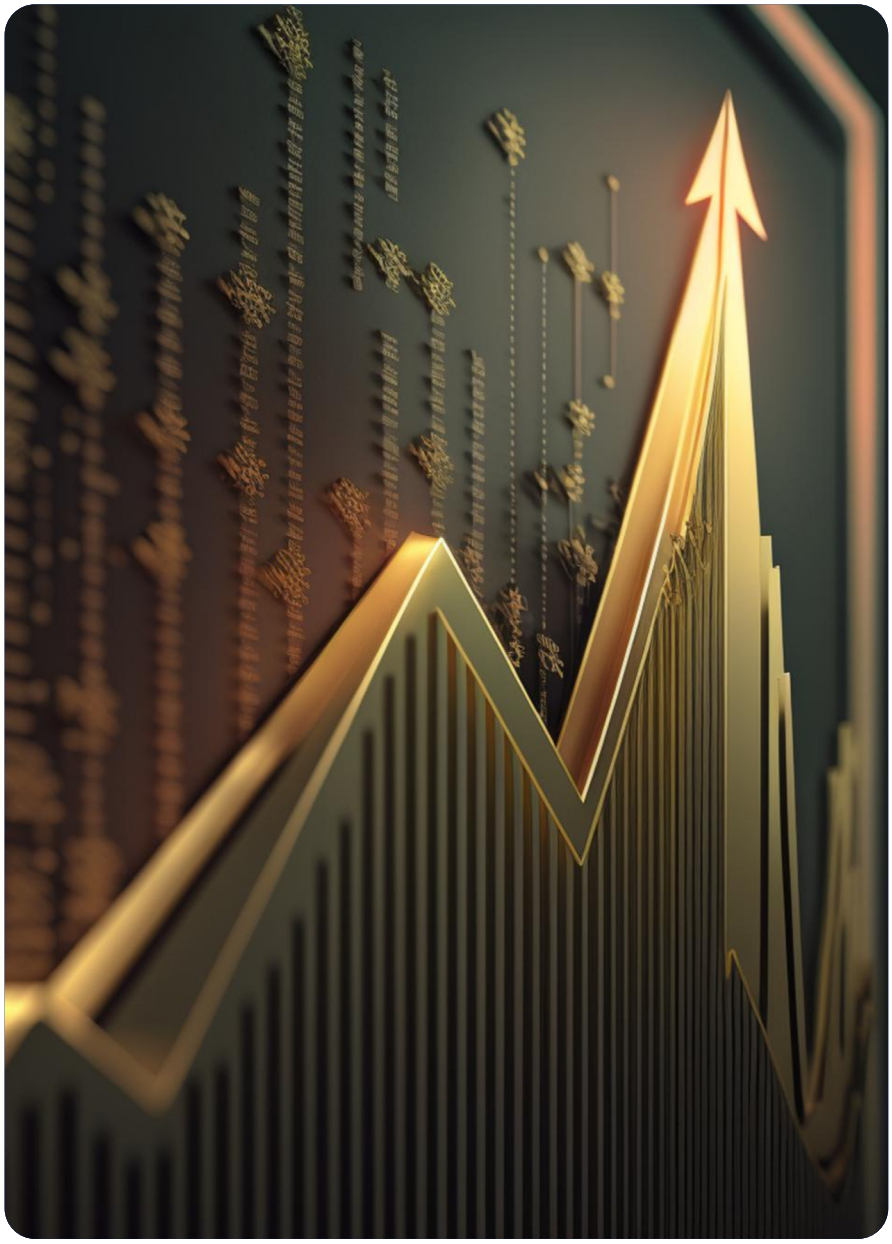

أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار المحلية

- **الاعلان عن الحكومة الجديدة**

أحمد كوجك وزيرًا للمالية خلفًا للوزير محمد معيط الذي تولى الوزارة منذ عام 2018. وشغل كوجك منصب نائب وزير المالية للسياسات المالية والإصلاحات المؤسسية لأكثر من ثماني سنوات، لعب فيها الدور الأبرز كمفاوض مع صندوق النقد الدولي. وقد رحبت القنوات الإخبارية الأجنبية بهذه الخطوة، وفقًا لما أشار إليه تشارلي روبرتسون من شركة إف أي إم بارتنرز في قناة بلومبرج.

حدث هام أيضًا في هذه الحكومة هو عودة وزارة الاستثمار وضم التجارة الخارجية لوزارة الاستثمار، وهي خطوة ينظر إليها على أنها تتماشى مع جهود الدولة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية موارد الدولة من العملات الأجنبية. وقد تم تعيين السيد حسن الخطيب وزيرًا للاستثمار والتجارة الخارجية. ولدى السيد الخطيب سيرة

ذاتيـة تمتـد لحوالـي 35 عامًـا فـي مجـال الاسـتثمار، اكتسـبها مـن خلال عملـه فـي عـدد مـن البنـوك الاسـتثمارية.

وزارة التموين أيضًا شـهدت تغييرًا هامًا، حيث تم تعيين السـيد شـريف فـاروق وزيـرًا للتموين والتجـارة الداخلية خلفًا للسـيد علـي المصيلحي. ويعـد ملـف التموين أحـد الملفـات الهامـة التي لقيـت اهتمامًـا كبيرًا فـي الشـارع المصـري خلال الفتـرة الماضيـة، نظـرًا لموجـة التضخـم التـي اجتاحـت الأسـعار والنقص في بعض السـلع الغذائيـة وغيرها من التحديـات الأخـرى التي شـهدتها هـذه الوزارة.

وزارة البتـرول أيضًـا شـهدت تغييـرًا بتعييـن السـيد كريـم بـدوي، المديـر الحالـي لمنطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا لشـركة النفـط الأمريكيـة شـلمبرجير، وزيـرًا للبتـرول. تأتـي هـذه الخطـوة فـي إطـار سياسـة الحكومـة تجـاه قطـاع الطاقـة والاسـتثمارات.

كمـا شـهدت وزارة الكهربـاء أيضًـا تغييـرًا بتولـي السـيد/ محمـود عصمـت منصـب الوزيـر خلفًـا للوزيـر محمـد شـاكر. ومـن ثـم، سـيترك عصمـت منصبـه الحالـي كوزيـر لقطـاع الأعمـال العام لممارسـة عمله كوزيـر للكهربـاء. يعـد هذا القطـاع أحد القطاعـات الهامـة التي تنتظر الدولـة المصريـة تحقيـق إنجـازات فيـه، خاصة فـي ضوء ما تمـر به من نقـص فـي مـوارد الطاقـة المسـتخدمة لتوليـد الكهربـاء.

شـهدت وزارة التخطيـط والتنميـة الاقتصاديـة ايضـا تغيـرا هامـا بضمهـا مـع وزارة التعـاون الدولـي وتكليـف السـيدة / رانيـا المشـاط – وزيـر التعـاون الدولـي السـابق بـإدارة كلا الوزارتيـن.

وزارة الخارجية المصرية أيضًا شهدت تغييرًا مهمًا، حيث تم دمجها مع وزارة الهجرة، ليحل السيد بدر عبد العاطي محل كل من وزير الخارجية سامح شكري ووزيرة الهجرة سها الجندي.

- **الحقائب الوزارية الأخرى**

- الفريق أول عبد المجيد صقر **وزيرا للدفاع**.

- **الداخلية:** محمود توفيق سيحتفظ بمنصبه الذي يشغله منذ عام 2018.

- **العدل:** عدنان الفنجري سيحل محل عمر مروان. شغل الفنجري سابقاً عدة مناصب في السلك القضائي المصري.

- **التعليم:** محمد عبد اللطيف سيحل محل رضا حجازي. يشغل عبد اللطيف منصب الرئيس التنفيذي لمدارس نرمين إسماعيل.

- **التعليـم العالـي والبحـث العلمـي:** أيمـن عاشـور سـيحتفظ بمنصبـه الـذي تـولاه منـذ عـام 2022 بعـد خلفـه عبـد الغفـار الـذي أصبـح وزيـراً للصحـة.

- **الصحـة والسـكان:** خالـد عبـد الغفـار سـيحتفظ بمنصبـه الـذي تـولاه فـي عـام 2021.

- **السـياحة والآثار:** شـريف فتحي سـيخلف أحمد عيسى. شغل فتحي سـابقاً منصب وزير الطيران المدنـي بين عامي 2016 و2018.

- **الإسـكان:** شـريف الشـربيني سـيخلف عاصـم الجـزار. شـغل الشـربيني عـدة مناصـب فـي الـوزارة، منهـا رئاسـة جهـاز العاصمـة الإداريـة والشـروق.

- **الزراعـة:** عـلاء فـاروق سـيحل محـل السـيد القصيـر. يشـغل فـاروق حاليـاً منصـب رئيـس مجلـس إدارة البنـك الزراعـي المصري، وشـغل عـدة مناصـب فـي البنـك الأهلـي المصري.

- **الـري والمـوارد المائيـة:** هانـي سـويلم سـيحتفظ بمنصبـه الـذي يشـغله منـذ عـام 2022.

- **الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومـات:** عمـرو طلعـت سـيحتفظ بمنصبـه الـذي يشـغله منـذ عـام 2018.

- **البيئـة:** ياسـمين فـؤاد سـتحتفظ بمنصبهـا الـذي تشـغله منـذ عـام 2018.

- **الأوقـاف:** أسـامة الأزهـري سـيحل محـل محمـد مختـار جمعـة. الأزهـري هـو خطيـب وعالـم أزهـري شـهير ومـدرس للعلوم الشـرعية.

- **الثقافـة:** أحمـد هنـو سـيحل محـل نيفيـن الكيلانـي. شـغل هنـو منصـب عميـد كليـة الفنـون الجميلـة بجامعـة حلـوان، ورأس كليـة الفـن والتصميـم بجامعـة الجلالـة عـام 2020.

- **العمل:** محمد جبران سيحل محل حسن شحاتة. جبران حاصل على بكالوريوس التجارة ونقابي مخضرم. انتخب رئيساً للنقابة العامة للبترول عام 2018، ورئيساً لاتحاد نقابات عمال مصر عام 2022، ورئيساً للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في أبريل 2024.

- **الطيران المدني:** سامح الحفني سيحل محل محمد عباس حلمي. شغل الحفني رئاسة مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران بين عامي 2014 و2015، ويشغل حالياً منصب ممثل مصر في مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني.

- **التنمية المحلية:** منال عوض ستحل محل هشام آمنة. وعوض شغلت منصب محافظ دمياط سابقاً.

- **شؤون المجالس النيابية:** محمود فوزي سيحل محل علاء فؤاد. شغل فوزي منصب المستشار القانوني لرئيس مجلس النواب بين عامي 2016 و2020، وأدار الحملة الرئاسية للرئيس عبد الفتاح السيسي العام الماضي.

- **قطـاع الأعمـال العـام:** محمـد الشـيمي، الرئيـس التنفيـذي السـابق لشـركة بتروجيـت،

- **التضامـن الاجتماعـي:** مايـا مرسـي سـتحل محـل نيفيـن القبـاج. تشـغل مرسـي حاليـاً منصـب رئيـس المجلـس القومـي للمـرأة والمستشـار الإقليمـي لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي بشـأن سياسـات المسـاواة بيـن الجنسـين.

- **الشـباب والرياضـة:** أشـرف صبحـي يحتفـظ بمنصبـه الـذي تـولاه فـي عـام 2018.

- **وزارة الدولـة للإنتـاج الحربـي:** محمـد صـلاح الديـن مصطفـى سـيحتفظ بمنصبـه الـذي يشـغله منـذ عـام 2022.

- **مجموعـة طلعـت مصطفـى تطلـق مشـروع «سـاوث ميـد» فـي السـاحل الشـمالي بمصـر**

مشـروع ضخـم باسـتثمارات تريليـون جنيـه: أعلنـت مجموعـة طلعـت

مصطفى القابضة عن إطلاق مشروعها الأول في الساحل الشمالي المصري، والذي يمتد على مساحة 23 مليون متر مربع باستثمارات تناهز تريليون جنيه (21 مليار دولار). شهد المشروع، الذي يحمل اسم «ساوث ميد»، حجوزات قياسية بقيمة 60 مليار جنيه في أول 12 ساعة من فتح باب الحجز، قبل الإطلاق الرسمي، وفق تصريحات الرئيس التنفيذي للمجموعة هشام طلعت مصطفى خلال مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء مصطفى مدبولي.

مساهمة اقتصادية كبيرة: تتوقع الشركة أن يحقق المشروع مبيعات تتجاوز 1.6 تريليون جنيه، مما سيساهم بنحو 2.4 تريليون جنيه في الاقتصاد المصري ويوفر 1.6 مليون فرصة عمل جديدة. يأتي المشروع في إطار الرؤية الاستراتيجية للدولة التي تهدف إلى الاستفادة من الثروات الجغرافية والطبيعية في منطقة الساحل الشمالي وسوقه الواعدة، لجذب الطلب العالمي والمحلي في القطاعين السكني والسياحي.

تعزيز السياحة الترفيهية: يهدف المشروع إلى إثراء وتوسيع نطاق السياحة الترفيهية الراقية ومساكن العطلات في مصر، من خلال استغلال الفرص الجديدة في السوقين الدولية والمحلية. يتوقع أن يجذب المشروع أعدادًا كبيرة من السياح من الشرائح الأكثر إنفاقًا من أوروبا والمملكة المتحدة والدول العربية، بفضل موقعه الاستراتيجي القريب من مطار العلمين الدولي، الذي يبعد 15 دقيقة فقط عن المشروع.

استقطاب الاستثمارات الأجنبية: يأتي هذا الإعلان في أعقاب سلسلة من الإعلانات من مطوري العقارات الذين أطلقوا مشاريع جديدة على الساحل الشمالي المصري. في فبراير، حصلت «أيه دي كيو» القابضة الإماراتية (صندوق أبو ظبي السيادي) على حقوق التطوير في رأس الحكمة في الساحل الشمالي مقابل 35 مليار دولار، مما يؤكد الاهتمام المتزايد بالمنطقة.

- **الأهلي سيرا والخدمات التعليمية تؤسس جامعة دولية جديدة بمصر**

تأسيس شركة جديدة لتطوير جامعات دولية: أعلنت شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية - التي تأسست بشراكة بين سيرا للتعليم والأهلي كابيتال القابضة التابعة للبنك الأهلي المصري برأسمال مليارى جنيه - عن إنشاء شركة جديدة لتطوير أربعة نماذج جامعية دولية جديدة في مصر. جاء ذلك بموجب اتفاقية وقعتها مع صندوق مصر السيادي.

AL AHLY CAPITAL HOLDING
الأهلي كابيتال القابضة

شراكة مع مؤسسات تعليمية عالمية: سيجري إنشاء الجامعات الجديدة بالتعاون مع مؤسسات تعليمية مرموقة من كندا وسويسرا وألمانيا والولايات المتحدة. وسيتم الإعلان عن أسماء الشركاء بعد توقيع اتفاقيات التعاون. ووفقاً لرئيس مجلس إدارة سيرا للتعليم، حسن القلا، فإن هذا التعاون سيؤدي إلى إنشاء مؤسسات تعليمية تضاهي أفضل المعايير العالمية وتلبي الاحتياجات المتنوعة للطلاب والمجتمعات.

عـودة برنامـج الشـراكة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص: تأتـي هـذه الجامعـات كجـزء مـن شـراكة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص، مما يشـير إلـى اسـتئناف برنامـج الشـراكة فـي التعليـم المتوقـف منذ فتـرة طويلة. ومـن المتوقـع أن تطرح الحكومة 26 مدرسـة أمـام القطاع الخاص خلال الشـهرين المقبليـن ضمـن المرحلـة الثانيـة مـن البرنامج.

دعـم التنميـة المسـتدامة: تؤكـد هـذه الاتفاقية علـى قدرات الشـراكة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص فـي مصـر ودورهـا فـي تحقيـق التنميـة المسـتدامة، حسـبما ذكـر الـقلا. ويأتـي المشـروع ضمـن خطـة التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة الحكوميـة للعـام المالي المقبـل، والتي تهدف إلـى زيـادة تنافسـية التعليم العالي وتحفيز الاسـتثمار الخاص في القطاع.

تعزيـز التعليـم العالـي: وزيـرة التخطيـط ورئيسـة مجلـس إدارة الصندوق السـيادي، هالـة السـعيد، أشـارت إلـى أن المشـروع يهـدف إلـى تعزيـز تنافسـية التعليـم العالـي مـن خلال حوافـز الاسـتثمار المشـجعة وزيـادة الاهتمـام بتأهيـل الجامعـات الحكومية للحصول على الجودة والتنافسـية الدولية.

اسـتقطاب معاييـر التعليـم الدولـي: أيمـن سـليمان، الرئيـس التنفيذي لصنـدوق مصـر السـيادي، أكـد علـى التزامهـم بخلـق تعـاون فعـال بيـن القطاعيـن العـام والخـاص لضمـان مبـدأي الاتاحـة والتنافسـية، مشـيراً إلـى أن الشـراكة مـع الأهلـي سـيرا تهدف إلى اسـتقطاب معاييـر التعليم الدولـي إلـى الجامعـات المصريـة

يقـدم مكتـب التميمـي ومشـاركوه للمحامـاة الاستشـارات القانونيـة لشـركة الأهلـي سـيرا فـي شـراكتها مـع صنـدوق مصـر السـيادي.

- **فيـزا: الفجـوة التمويليـة للشـركات الصغيـرة والمتوسـطة فـي مصـر تبلـغ 46 مليـار دولار**

أهميـة الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة فـي الاقتصـاد المصـري: تسـاهم الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة بأكثـر مـن 43% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي لمصـر، وتشـكل 98% مـن الشـركات العاملـة فـي البلاد. هـذه الشـركات تعـد فرصـة كبيـرة للبنـوك والمؤسسـات الماليـة غيـر المصرفيـة وشـركات التكنولوجيـا الماليـة، وفقًـا لمـا قالتـه ملاك البابـا، نائبـة رئيـس شـركة فيـزا والمديـرة العامة للشـركة فـي مصـر، خلال مؤتمـر صحفـي.

احتياجـات التمويـل والنمـو: تشـهد الشـركات الصغيرة والمتوسـطة رغبـة متزايـدة فـي الحصـول علـى الخدمـات الماليـة والقـروض بشـكل رسـمي. تتجـه هـذه الشـركات نحـو تبنـي تمويـل نقـاط البيـع وخدمـات «الشـراء الآن والدفـع لاحقًـا»، وسـط تحـول التجـارة القائمـة علـى منصـات التواصـل الاجتماعـي إلـى وسـيلة بيـع رئيسـية. تشـير الدراسـة إلـى أن المحافـظ الإلكترونيـة، التـي قـدرت معاملاتهـا بنحـو 30 مليـار دولار فـي عـام 2023، بـدأت فـي الانتقـال مـن مجـرد الدفـع للغيـر إلـى مرحلـة قبـول المدفوعـات.

تحديـات وتطـورات فـي قطـاع الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة: تتعـرض 33% مـن الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة لتحديـات ماليـة، ويمكـن لنحـو 15% منهـا فقـط الوصـول إلـى الخدمـات المصرفيـة. تقـدر محفظـة القـروض الجاريـة لهـذه الشـريحة مـن الشـركات بنحـو 11 مليـار دولار فـي مصـر. ومـع ذلـك، تمكنـت فيـزا من مضاعفـة قدرة عملائهـا علـى الوصـول إلـى التمويـل بنحـو 10 مـرات خلال السـنوات الأربـع الماضيـة، وزاد عـدد نقـاط البيـع بنحـو 7-8 مـرات.

متطلبات الشركات للنمو: لتنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، تحتاج إلى منتجات مالية يسهل الحصول عليها، وتنمية الأعمال التجارية، وتوسيع نطاق الوصول إلى المستهلكين، مع قبول طرق دفع متعددة. كما يجب عليها الاستفادة من القنوات الرقمية لزيادة المبيعات عبر التجارة الإلكترونية، وإدارة سلاسل التوريد والتدفقات النقدية بطرق فعالة.

تطورات في المدفوعات الرقمية: تعمل فيزا مع البنك المركزي المصري على التجارب التشغيلية لخدمات ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الأجهزة الإلكترونية، بما يتيح إجراء معاملات الدفع اللاتلامسية. من المتوقع إطلاق هذه الخدمة قريبًا من خلال أحد أكبر البنوك الحكومية. كما تعمل فيزا مع البنك المركزي على إعداد لوائح تنظيمية جديدة لتطوير المدفوعات الرقمية في تعاملات التجارة الخارجية.

- **سيجنفاي وجيلا تخططان لإقامة 4 مشاريع باستثمارات تزيد عن 100 مليون دولار**

مشروعات باستثمارات 100 مليون دولار في الطريق: تجري شركة سيجنفاي الهولندية العاملة في مجال الإضاءة (فيليبس للإضاءة سابقًا) وشركة التوكل الكهربائية (جيلا) المحلية للحلول الكهربائية محادثات مع الحكومة لإطلاق أربعة مشروعات بقيمة إجمالية تبلغ 106 ملايين دولار، وفقًا لبيان مجلس الوزراء. وتشمل هذه المشاريع مشروعا مشتركا لتصنيع منتجات الإضاءة، ومصنعا لألواح الجهد المنخفض والمتوسط، ومحطة للطاقة الشمسية، ومشروعا للهيدروجين الأخضر. وإليكم التفاصيل:

مصنع لمنتجات الإضاءة باستثمارات 50 مليون دولار: تخطط الشركتان لإقامة مشروع مشترك – يحمل اسم «سيجنيفاي جيلا لتكنولوجيا الإضاءة» – لبناء مصنع باستثمارات 50 مليون دولار لتصنيع أحدث حلول إضاءة الليد. ويهدف المصنع، الذي من المتوقع أن يبدأ الإنتاج مطلع العام المقبل، إلى تصدير 60% من إنتاجه إلى أوروبا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، كما سيوفر المشروع فرص عمل لأكثر من ألف مصري.

مصنع للوحات الكهربائية باستثمارات 20 مليون دولار: تعتزم شركة جيلا إنشاء مصنع بمدينة العاشر من رمضان باستثمارات 20 مليون دولار للتوسع في إنتاج وتجميع اللوحات الكهربائية للجهد المنخفض والمتوسط.

محطة طاقة شمسية بقدرة 40 ميجاوات: تعتزم شركة جيلا استثمار نحو 20 مليون دولار لزيادة قدرة محطتها للطاقة الشمسية من 5 ميجاوات إلى 40 ميجاوات وربط المحطة بالشبكة الوطنية. وقدمت الشركة ملف المشروع بالفعل لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر باستثمارات 16 مليون دولار: يهدف المشروع الرابع لإنتاج الهيدروجين الأخضر باستثمارات تقديرية تبلغ 16 مليون دولار.

- **استئناف عمليات التشغيل في شركات الأسمدة والبتروكيماويات**

عودة إمدادات الغاز الطبيعي: استأنفت شركتا أبو قير للأسمدة ومصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) عمليات التشغيل تدريجياً في مصانعهما بعد عودة إمدادات الغاز الطبيعي. يأتي هذا بعد أن استأنفت شركة سيدي كرير للبتروكيماويات (سيدبك) عملياتها التشغيلية الأسبوع الماضي.

تأثير أزمة نقص الغاز والكهرباء: أجبرت أزمة نقص الغاز وانقطاع الكهرباء شركات البتروكيماويات والأسمدة المحلية الكبرى ذات الاستهلاك الكثيف للطاقة على وقف عملياتها بالكامل. آخر تلك الشركات كانت شركة الإسكندرية للأسمدة التابعة للشركة القابضة المصرية الكويتية، التي أوقفت الإنتاج يوم الاثنين. أعلنت شركات سيدبك وأبو قير للأسمدة وموبكو وكيما عن إغلاق مصانعها بسبب نقص إمدادات الغاز.

جهود الحكومة لتأمين إمدادات الغاز: أرست الحكومة مناقصات لـ 20 شحنة من الغاز الطبيعي المسال الأسبوع الماضي، إذ تعمل على تأمين إمدادات كافية من الغاز لمحطات الكهرباء والمصانع خلال موسم الصيف. يصل الطلب إلى ذروته في الصيف بسبب موجات الحر الشديدة التي من المتوقع أن تستمر حتى سبتمبر المقبل.

- **«العتال هولدنج تستعد للإدراج في البورصة المصرية العام المقبل»**

تخطط شركة العتال هولدنج للتطوير العقاري لطرح حصة تتراوح بين 30% و35% من أسهمها في البورصة المصرية العام المقبل، وفقاً لتصريحات رئيس مجلس إدارة الشركة، أحمد العتال، لموقع اقتصاد الشرق.

وأوضح العتال أن الشركة تجري حالياً محادثات مع مستشارين ماليين من اليونان وإنجلترا لترتيب إجراءات الطرح، متوقعاً الانتهاء من التقييم المالي للشركة قبل نهاية عام 2024.

- **«اتحاد الغرف التجارية يقترح تعديل مواعيد غلق المحال التجارية»**

يعتزم الاتحاد العام للغرف التجارية تقديم مقترح إلى وزارة التنمية المحلية، يتضمن توصيات بتعديل مواعيد فتح وإغلاق المحال التجارية. حالياً، تغلق المحال أبوابها في الساعة العاشرة مساءً بموجب قرار حكومي يهدف إلى المساهمة في جهود إنهاء أزمة انقطاع الكهرباء، وتتضمن التعديلات المقترحة السماح للمحال التجارية في محافظات الصعيد بالعمل من الساعة الثالثة مساءً حتى الواحدة صباحاً، بما يتماشى مع عادات المستهلكين في هذه المناطق الأكثر حرارة، حيث يبدأ التسوق عادة عند غروب الشمس عندما تنخفض درجات الحرارة. أما بالنسبة للقاهرة الكبرى والدلتا، فيوصي المقترح بفتح المحلات التجارية من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى منتصف الليل أو الواحدة صباحاً.

الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية
Federation of Egyptian Chamber of Commerce
FEDCOC

- **«غرفة التطوير العقاري تقترح شراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروعات الإسكان المتوسط»**

تخطط غرفة التطوير العقاري في اتحاد الصناعات المصرية لطرح مبادرة للإسكان المتوسط بالتعاون مع الحكومة، تتضمن شراكة بين القطاعين العام والخاص. وتهدف المبادرة إلى توفير الأراضي للمطورين بأسعار عادلة لدعم مشروعات الإسكان المتوسط، وفقاً لما ذكره طارق شكري، رئيس غرفة التطوير العقاري، حيث تخطط الحكومة انشاء عدد 672 ألف وحدة

سكنية جديدة سنويا حتى عام 2030 تشمل وحدات اسكان اجتماعي واسكان متوسط، يأتي ذلك في ضوء خطة الدولة المصرية لمضاعفه المساحة المأهولة بالسكان إلى 14% سنويا بميزانية تقدر بحوالي 318 مليار جم سيتم انفاقها لانشاء 30 مدينه ذكية والتي ستستوعب ما بين 15 – 20 مليون شخص.

- **1.08 تريليون جنيه يجمعها المركزي خلال الاسبوع الحالى**

يواصل البنك المركزي المصري سحب فائض السيولة من البنوك العاملة في مصر في إطار خطته لاحتواء التضخم، حيث جمع المركزي مبلغ 1.08 تريليون جم من عدد 31 بنك بفائدة 27.75% خلال مزاد ثابت الاسبوع الماضي.

الاخبار الإقليمية

- **السعودية ترفع اشتراك المعاشات في نظام التأمين الاجتماعي الجديد**

رفعت السعودية اشتراك بند المعاشات في نظام التأمينات الاجتماعية الذي أقرته مؤخراً، ليصبح 22% من أجر المشترك. وأقرت المملكة الأسبوع الماضي النظام الجديد للتأمينات الاجتماعية، والذي يطبق حصراً على المنتسبين الجدد إلى سوق العمل، وليس لديهم مدد اشتراك تسبق تاريخ سريان النظام.

ووفق النظام الجديد، فإن الاشتراك في بند المعاشات يصل إلى 22% من الراتب الخاضع للاشتراك، يتحملها الموظف وصاحب العمل مناصفة. أما المشتركين بصورة اختيارية في النظام، فإن

المشترك يتحمل النسبة كاملة. كانت النسبة في النظام القديم 18% تقسم بالتساوي بين الموظف وصاحب العمل. القرار الجديد أشار إلى أن الحد الأعلى للأجر أو الراتب الخاضع للاشتراك هو 45 ألف ريال شهرياً.

- **فيوتك إيجبشن تتفاوض لإنشاء مجمع لتصنيع وحدات الإضاءة الموفرة للطاقة في السعودية**

تفاصيل المشروع: تتفاوض شركة فيوتك إيجبشن لإنتاج معدات الكهرباء مع الحكومة السعودية لإنشاء مجمع لتصنيع وحدات الإضاءة الموفرة للطاقة في المملكة، وفقًا لتصريحات رئيس مجلس الإدارة محمد هلال. من المتوقع أن تصل الاستثمارات الأولية للمشروع إلى 25 مليون دولار، والتي سيوفرها الجانب السعودي بالكامل، بينما تساهم فيوتك بخبرتها.

- **ويلبال تتوسع في السعودية**

إطلاق عمليات جديدة: أطلقت منصة التجارة الإلكترونية ويلبال، التي تركز على المنتجات الصحية، عملياتها في العاصمة السعودية الرياض، وفقًا لبيان الشركة. كما نقلت الشركة مقرها الرئيسي إلى المملكة وستعلن قريبًا عن استثمار جديد، وفقًا لتصريحات الرئيس التنفيذي للشركة محمد علي نقلها موقع فولو آي سي تي.

معلومات عن ويلبال: تأسست الشركة الناشئة في عام 2020، وتقدم مجموعة واسعة من المنتجات الصحية والعضوية، مثل الأعشاب والزيوت ومنتجات العناية بالشعر والبشرة والأغذية، عبر منصتها الإلكترونية. تربط المنصة بين التجار وموردي تلك المنتجات والمستخدمين من خلال تطبيقها.

- **أزيموت تدخل السوق السعودية العام المقبل**

دخول السوق السعودي: تتوقع شركة أزيموت لإدارة الأصول تدشين عملياتها في السعودية مطلع العام المقبل، بمجرد حصولها على موافقة هيئة السوق المالية السعودية، وفقًا لما قاله الرئيس التنفيذي لشركة أزيموت مصر أحمد أبو السعد لموقع اقتصاد الشرق. وأضاف أبو السعد أن «أعمال شركته بالسعودية ستركز على إدارة الأصول سواء الأسهم أو أدوات الدخل الثابت».

- **الفيضانات وأزمة البحر الأحمر تضغط على القطاع الخاص الإماراتي**

واجهت شركات القطاع الخاص غير المنتجة للنفط في الإمارات ضغوطاً شديدة على قدرتها الإنتاجية في يونيو، بسبب «التأثير الهائل الناجم» عن الفيضانات التي وقعت في أبريل والمشاكل التي تواجهها سلاسل التوريد بسبب أزمة البحر الأحمر، وسط زيادة ملحوظة أخرى في الأعمال المتراكمة، وفق مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إس أند بي غلوبال» الصادر الأربعاء 3 يوليو.

واستمر تراكم الأعمال غير المنجزة بوتيرة حادة في نهاية الربع الثاني، بعد أن أشارت بيانات مايو إلى تراكم قياسي بسبب الطلب

القـوي والتأثيـر المسـتمر لـكل مـن الفيضانـات وأزمـة البحـر الأحمـر، حسـب البيـان الـذي أوضـح أنـه «فـي حيـن اسـتمرت هـذه العوامـل فـي الحـد مـن قـدرات الشـركات، فـإن وتيـرة تراكـم الأعمـال غيـر المنجـزة كانـت الأقـل وضوحـاً منـذ أربعـة أشـهر، ويرجـع ذلـك جزئيـاً إلـى سـرعة توريـد المـواد الخـام».

- **التضخـم فـي تركيـا يتباطـأ أسـرع مـن المتوقـع إلـى 71.6% خـلال يونيـو**

تراجـع معـدل التضخـم فـي تركيـا للمـرة الأولـى منـذ ثمانيـة أشـهر إلـى 71.6% خلال يونيـو الماضـي بفضـل هـدوء الطلـب المحلـي، بعـد الـذروة التـي بلغهـا التضخـم فـي مايـو فـوق 75%.

- **دبي تبني 3 أبراج مكتبية جديدة لمواكبة الطلب المتزايد**

تبنـي دبـي 3 أبـراج مكتبيـة جديـدة فـي قلـب منطقتهـا الماليـة، فـي إطـار توسـعها لمواكبـة الطلـب المتزايـد، علـى النقيـض تمامـاً مـن معـدلات الإشـغال المتدنيـة للمكاتـب التجاريـة فـي مـدن أخـرى حـول العالـم.

- **الجفاف يبطئ نمو اقتصاد المغرب إلى 2.5% بالربع الأول**

تباطـأ نمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي المغـرب خلال الربـع الأول مـن العـام إلـى 2.5%، مقابـل 3.9% فـي نفـس الفتـرة مـن العـام الماضـي، بسـبب انخفـاض الأنشـطة الزراعيـة مـع توالـي مواسـم الجفـاف علـى المملكـة.

- **معدل البطالة بين السعوديين يقترب من مستهدف 2030**

استمر معدل البطالة بين السعوديين بمساره الهابط خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث انخفض بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن الربع الأخير من 2023، ليسجل 7.6%، وليقترب أكثر من مستهدف «رؤية المملكة 2030» عند 7%، بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية.

الاخبار العالمية

- **تباطؤ نمو الوظائف بأميركا في يونيو ومعدل البطالة يرتفع إلى 4.1%**

تباطأ نمو الوظائف في الولايات المتحدة في يونيو وإن ظل عند مستوى جيد، وارتفع معدل البطالة إلى 4.1%، مما يعزز قدرة مجلس الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأميركي) على السيطرة على التضخم دون دفع الاقتصاد إلى الركود.

وأظهر تقرير الوظائف الذي يصدره مكتب الإحصاء التابع لوزارة العمل زيادة الوظائف غير الزراعية بواقع 206 آلاف الشهر الماضي. وتمت تعديل بيانات شهر مايو بخفض حاد لتظهر زيادة الوظائف بواقع 218 ألف وظيفة بدلا من 272 ألفا في البيانات السابقة.

- **نمو النشاط الصناعي في الصين بأعلى وتيرة منذ 3 سنوات خلال يونيو**

نما النشاط الصناعي للشركات الصينية الصغيرة بأسرع وتيرة له منذ 3 أعوام خلال شهر يونيو حسب نتائج مسح خاص أجرته

«إس آند بي جلوبال»، وذلك خلافاً للتقديرات الرسمية التي تعتمد على نطاق أوسع من الشركات.

- **كابيتال إيكونومكس: إس آند بي 500 قد يرتفع إلى 7 آلاف نقطة العام المقبل**

يرى «نيل شيرينج» كبير الاقتصاديين لدى «كابيتال إيكونومكس» أن التفاؤل بشأن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي قد يساعد في دفع مؤشر الأسهم الأمريكية «إس آند بي 500» للارتفاع إلى مستوى 7000 نقطة في العام المقبل، على الرغم من إشارته إيضًا في مذكرة للعملاء إلى أوجه تشابه مع «فقاعة الدوت كوم» السابقة.

- **تباطؤ التضخم بمنطقة اليورو إلى 2.5% في يونيو**

تباطأ التضخم في منطقة اليورو بصورة طفيفة خلال يونيو بما يتوافق مع التوقعات، مع تباطؤ نمو تكاليف الأغذية الطازجة والطاقة، وارتفاع أسعار الخدمات.

- **الأمم المتحدة: أسعار الغذاء العالمية استقرت في يونيو**

أظهرت بيانات صدرت يوم 5 يوليو أن مؤشر الأمم المتحدة لأسعار الغذاء العالمية استقر في يونيو لأن انخفاضا في أسعار الحبوب أبطل تأثير الزيادات في مؤشرات الزيوت النباتية والسكر ومنتجات الألبان. وبلغ متوسط مؤشر الأسعار لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الذي يتتبع السلع الغذائية الأكثر

تـداولا عالميـا 120.6 نقطـة فـي يونيو/حزيـران، دون تغييـر عـن مايو/أيـار. وعُدلـت قـراءة مايو بعـد أن كانت فـي البدايـة 120.4.

- **محضـر اجتمـاع المركـزي الأوروبـي: قـرار خفـض الفائـدة جـاء رغـم مخـاوف التضخـم**

أظهـر محضـر اجتمـاع البنـك المركـزي الأوروبـي الصـادر الخميـس 4 يوليـو، موافقـة أغلـب صنـاع السياسـات علـى خفـض أسـعار الفائـدة الرئيسـية، رغـم أن البيانـات الـواردة منـذ الاجتمـاع السـابق لـم تُعـزز ثقتهم فـي عـودة التضخـم للمسـتوى المسـتهدف بحلـول 2025.

- **اتسـاع العجـز التجـاري الأميركـي بأكبـر قـدر فـي عامين نتيجـة ضعـف الصـادرات**

اتسـع العجـز التجـاري الأميركـي فـي مايـو بأكبر قـدر منذ عـام 2022، حيـث تجـاوز انخفـاض صـادرات البضائـع نسـبة تراجـع الواردات.أظهرت بيانـات وزارة التجـارة، الصـادرة الأربعـاء 3 يوليـو، أن الفجـوة فـي تجـارة السـلع والخدمـات نمـت بنسـبة 0.8% عـن الشـهر السـابق إلـى 75.1 مليـار دولار، وهـي الأكبـر منـذ أكتوبـر 2022. وكان أوسـط التقديـرات فـي اسـتطلاع «بلومبـرغ» للاقتصاديـين يتوقـع تحقيـق عجـز قـدره 76.5 مليـار دولار.

وانخفضت قيمة صادرات السلع والخدمات بنسبة 0.7%، بينما تراجعت الواردات بنسبة 0.3%، وهي أرقام لم يتم تعديلها وفقاً لمعدلات التضخم. من المتوقع أن يؤثر اتساع العجز التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في البلاد للربع الثاني على التوالي. قبل البيانات الأخيرة، أظهرت توقعات النمو الصادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا أن قطاع التجارة سيُخفض الناتج المحلي للربع الثاني بنسبة تقارب نقطة مئوية.

- **التضخم في متاجر المملكة المتحدة يقترب من الصفر**

انخفض معدل التضخم في متاجر المملكة المتحدة إلى نحو الصفر لأول مرة منذ أكتوبر 2021، مما يشير إلى تخفيف الضغوط على ميزانيات الأسر.ارتفعت أسعار البضائع في المتاجر بنسبة 0.2% فقط في يونيو، مقارنة بـ 0.6% في مايو، وفقاً لاتحاد التجزئة البريطاني (British Retail Consortium).

- **مؤشر خاص يظهر ارتفاع نشاط التصنيع في الصين لأعلى مستوى في 3 سنوات**

ارتفع نشاط الصناعات التحويلية في الصين في يونيو إلى أعلى مستوياته في ثلاث سنوات، وفقاً لمسح خاص، متباينا مرة أخرى مع البيانات الرسمية التي عكست ضعفاً في المصانع. ارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي «كايشين» (Caixin) إلى 51.8 الشهر الماضي، وذلك مقارنة بمتوسط توقعات بلغت 51.5 من قبل 2020.

- **المركزي الصيني يتفق مع بنوك تأهباً لبيع سندات بمليارات اليوان**

اتخذ بنك الشعب الصيني خطوة جديدة نحو بيع السندات الحكومية لتهدئة ارتفاعها القياسي في السوق، معلناً أنه يمتلك الآن سندات بـ "مئات المليارات» من اليوان متاحة للبيع من خلال اتفاقيات مع المقرضين. كشف البنك المركزي عن جانب أكثر وضوحاً لخططه غير المسبوقة في بيان لـ "بلومبرغ نيوز» يوم الجمعة 5 يوليو، وذلك بعد أشهر من تكهنات المستثمرين بشأن نواياه.

جاء رد بنك الشعب الصيني بعد أن أفادت «بلومبرغ» أنه وقع اتفاقية مع البنك الصناعي والتجاري الصيني (Industrial & Commercial Bank of China)، بجانب إجراء محادثات مع «بنك التوفير البريدي الصيني» (Postal Savings Bank of China Co.) لاقتراض السندات، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

معلومة مصورة

”

في ظل ما تشهدة الدولة المصرية من طفرة بقطاع العقارات خاصة بعد عقد صفقة راس الحكمه وبداية اعلان العديد من المطورين العقارين عن اسعار الطروحات لمشروعاتهم بمنطقة الساحل الشمالي بمصر وخاصة راس الحكمة، يأتي عملاق القطاع العقاري المصري مجموعه طلعت مصطفي ليطلق مشروعه الجديد (ساوث ميد) ليستطيع جمع قرابة 100 مليار جم خلال يومين من اطلاق المشروع من خلال المبيعات التعاقدية واعلانه استهداف جذب النقد الاجنبي للدولة المصرية من خلال تصدير العقار، فكيف يمكن تقييم الاداء المالى لمجموعه طلعت مصطفي خلال الاعوام الماضية؟

“

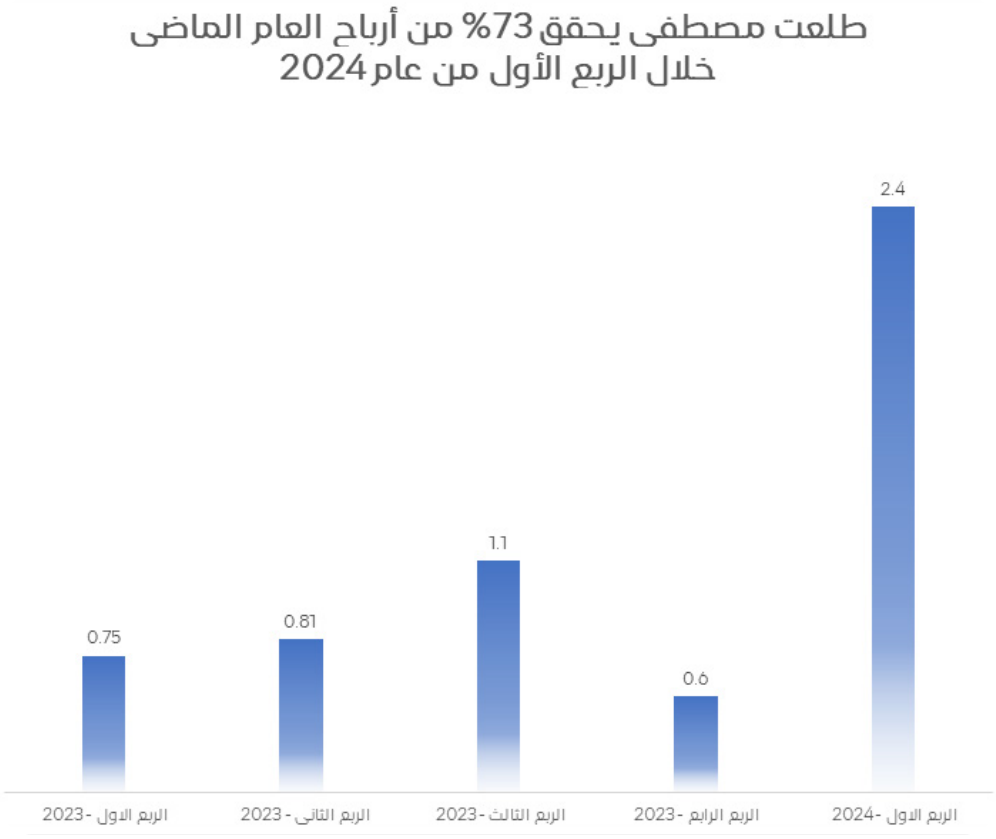

مقالات تحليلية

تأثير خفض الدعم على التضخم في الاقتصاد المصري

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضية التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهت دول العالم بأثره خلال السنوات السابقة، كما تواجه الدولة المصرية بالأخص في السنوات الأخيرة حيث يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم (وهو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة) نتيجة لكثير من الاحداث الداخلية والخارجية سواء من الناحية الاقتصادية او السياسية، مما يؤثر على معيشة المواطنين واستقرار الاقتصاد بشكل عام.

وتتبع بعض الدول حسب النظام الاقتصادي المتبع داخلها أنظمة او سياسات لدعم المواطنين من خلال دعم سلعي او دعم خدمي او نقدي في بعض الأحيان، فيكون لهذا الدعم مردود اجتماعي إيجابي إذا تم توجيهه إلى الفئات المستحقة، ولكن له مردود أيضا على عاتق الدولة من خلال ميزانيتها حيث إنها تتحمل تكلفة هذا الدعم.

من هنا ومع فترات الضعف الاقتصادي الجائز حدوثه في أي دولة ما في العالم لأسباب متعددة والتي تؤدى في غالب الأحيان إلى ذات النتائج من تضخم في الأسعار ثم انخفاض في قيمة العملة ثم حدوث ركود اقتصادي ثم كساد اقتصادي، تتجه الدول خلال

تلك الفترات الصعبة إلى مراجعة العوامل التي تؤثر في وضعها الاقتصادي وتحاول اتخاذ قرارات تحد من تفاقم تلك الازمات والتي من بينها الدعم المقدم من خلالها، حيث إنه يعتبر من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في التضخم خصوصا في تلك الفترات، وبناء عليه تتخذ بعض سياسات خفض الدعم.

في هذا المقال، سنناقش تأثير خفض الدعم على التضخم، ولكن بداية وفي عجالة نعرض أسباب واثار التضخم في مصر من خلال نقاط مبسطة

أسباب التضخم اقتصاديا:

زيادة الطلب الاستهلاكي:

- يمكن أن تؤدي زيادة الاستهلاك المحلي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع الأسعار للارتفاع.

التكاليف الإنتاجية خصوصا إذا كان الإنتاج معتمد على الاستيراد:

- ارتفاع أسعار المواد الخام والطاقة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار.

السياسات النقدية:

- قد يؤدي زيادة طباعة النقود من قبل البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي، مما يمكن أن يسبب التضخم.

العوامل الخارجية الاقتصادية والجيوسياسية

- تأثير الأزمات العالمية مثل الحرب في أوكرانيا، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الحبوب والوقود.

أثار التضخم اقتصاديا:

القدرة الشرائية للعملة:

- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار.

قيمة العملة مقابل العملات الأخرى

- انخفاض قيمة العملة نتيجة للتضخم

الاستثمار:

- التضخم يجعل بيئة الاستثمار غير مستقرة ويزيد من المخاطر.

الديون:

- ارتفاع معدل التضخم يزيد من تكلفة خدمة الديون العامة.

الفقر والبطالة:

- التضخم يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة نتيجة تآكل الأجور.

تأثير خفض الدعم على التضخم في الاقتصاد المصري

قررت الحكومة المصرية مؤخرا خفض الدعم على عدد من السلع والخدمات سعيا إلى تحجيم موجات التضخم المتتالية التي تواجه الاقتصاد المصري. وذلك بشكل تدريجي على مدار عام ونصف بدأ منذ بداية يونيو 2024 بحيث ينتهي الدعم على اغلب المنتجات بحلول ديسمبر 2025.

على المدى القريب

على عكس المتوقع من اهداف القرار على المدى البعيد او المتوسط فإنه على المدى القريب ينعكس القرار سلبا على اسعار السلع وزيادة الأسعار المباشرة، فعندما تقرر الحكومة خفض الدعم على السلع الأساسية مثل الوقود والطاقة هذا الارتفاع لا يقتصر على هذه السلع فقط، بل يمتد ليشمل العديد من السلع والخدمات الأخرى التي تعتمد على الوقود والطاقة في إنتاجها أو نقلها، مثال ذلك خفض الدعم على مدخلات الإنتاج مثل الكهرباء والغاز يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج للشركات. هذه الزيادة في التكاليف غالبًا ما يتم نقلها إلى المستهلكين من خلال زيادة أسعار المنتجات النهائية، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم بشكل عام، ومن ناحية أخرى خفض الدعم قد يؤثر على توقعات المستهلكين والمستثمرين بشأن الأسعار المستقبلية. والتوقعات بارتفاع الأسعار قد تدفع المستهلكين إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات في الوقت الحاضر لتجنب الأسعار المستقبلية المرتفعة، مما يزيد من الضغوط التضخمية.

على المدى المتوسط والبعيد

مع استمرار السياسات المتبعة من جانب الدولة بذات السياق يبدأ انخفاض التضخم بشكل تدريجي خلال نصف عام ويتسارع وتيرة التراجع بعد الثبات على السلوك لمدة عام على الأقل حيث يبدأ المجتمع بداية من الفرد إلى المستثمر إلى الكيانات الكبرى إعادة هيكلة الميزانيات الخاصة بهم على أساس الحالة الاقتصادية والمدخلات الجديدة

سؤال يطرح نفسه هنا: هل هناك اثار جانبية لقرار خفض الدعم؟

مثل أي قرار اقتصادي او سياسي تتخذه الدول هناك نوعين من الاثار السلبية والإيجابية وبناء على ترجيح كفة المصلحة العامة تتخذ الدولة القرار لتحقيق الهدف المرجو، فعلى المدي القريب لقرار خفض الدعم لحين انتهائه قد تحدث بعض الاضطرابات الاجتماعية حيث يشعر المواطنون بالضيق من ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم القدرة على تحمل الأسعار الجديدة. هذا الأمر قد يشكل تحديًا كبيرًا للحكومة في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

وعليه تتخذ الحكومة بشكل موازي لهذا القرار بعض الإجراءات الموازية لتخفيف التأثير من خلال برامج الحماية الاجتماعية لتعويض الفئات الأكثر تضررًا من خفض الدعم، يمكن للحكومة تقديم برامج دعم نقدي مباشر أو برامج حماية اجتماعية أخرى. هذه البرامج تهدف إلى تقديم الدعم المالي للأسر الفقيرة لمساعدتها على تحمل زيادة الأسعار، بالإضافة إلى ما سبق، تتجه

الحكومات في تلك الأوقات بشكل موازي إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة لتحسين كفاءة الاقتصاد وتعزيز النمو يمكن أن يساعد في تخفيف تأثير خفض الدعم على التضخم. من بين هذه الإصلاحات تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث بتنمية وتحفيز تلك القطاعات يتم اتاحة فرص عمل جديدة ويحدث نقل للخبرات وتغيير كلى وشامل في شكل وحركة الاقتصاد ومعدل تدوير رأس المال

توقعات التضخم في مصر خلال الفترة القادمة

يري خبراء الاقتصاد بناء على ما سبق ذكره أعلاه أن التضخم قد يرتفع قليلا في جمهورية مصر العربية خلال الفترة القادمة في مصر ليعكس تأثير قرار خفض الدعم حيث يتوقع أن ينتج عنه ارتفاع التضخم الاساسي على مدى الشهرين الحاليين، ولكن على ستة أشهر أي في نهاية عام 2024 يعاود الهبوط إلى مستويات تتراوح بين 23% إلى 24% ، وأن يأتي دون أقل من 15% في 2025.

خاتمة

التضخم تحدي كبير يؤثر على الاقتصاد المصري وعلى حياة المواطنين ومن خلال تبني سياسات نقدية ومالية فعالة، وتحسين الإنتاجية، وتشجيع الاستثمار، يمكن لمصر مواجهة التضخم بنجاح وتحقيق استقرار اقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للجميع، قرار خفض الدعم الحكومي هو إجراء ضروري لتحقيق الاستدامة المالية وتقليل العجز في الموازنة وتحقيق أهداف اخري في تحويل شكل اقتصاد الدولة، لكنه في ذات الوقت يأتي بتحديات

اقتصاديـة واجتماعيـة كبيـرة، وبمـا أن القـرار هـام ومـن المهـم اتخـاذه وفهـم ابعـاده وتأثيـر علـى التضخـم ووجـب التنويـه أن التعامـل معـه بشـكل فعـال يتطلـب توازنـاً دقيقـاً بيـن السياسـات الماليـة والنقديـة وبرامـج الحمايـة الاجتماعيـة، وتحقيـق هـذا التـوازن يمكـن أن يسـاعد فـي الحفـاظ علـى اسـتقرار الاقتصـاد وتحسـين حيـاة المواطنيـن.

مقالات تحليلية

التكلفة الاقتصادية والصحية لموجات الحرارة العالية

أمل إسماعيل

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد كثير من الدول موجات حرارة شديدة «غير مسبوقة» كواحدة من أبرز آثار أزمة تغير المناخ التي تهدد العالم بأسره، ما يلقي بمزيد من التحديات لا سيما الخسائر الصحية والاقتصادية. فتشير التقديرات أن الخسائر الاقتصادية لتغير المناخ زادت بنسبة ستة أضعاف مما كانت عليه، ويعتقد العلماء أن زيادة درجة الحرارة العالمية بمقدار درجة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض بنسبة 12% ما يعادل تقريبا (12.6 تريليون دولار) في الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ نحو 105 تريليون دولار في عام 2023. وما يزيد من تلك الخسائر موجات الحرارة العالية المتكررة والتي أصبحت تحدث في مناطق عديدة من العالم وبوتيرة أسرع وأقوى مما سبق نتيجة تفاقم أزمة المناخ.

عقد أكثر سخونة

أصبح الجميع يشعر بآثار التغيرات المناخية التي باتت تحدث بوتيرة أسرع وبظواهر أشد مما كانت عليه. حتى أصبحت تكبد الاقتصاد العالمي مليارات الدولارات سنويا، وتحتاج لحلول سريعة ومستدامة، وبحسب تقرير « انهيار المناخ 2024 »، فقد تكبد العالم أكثر من 41

مليار دولار نتيجة أحداث الأحداث المناخية المتطرفة خلال النصف الأول من عام 2024. ومع استمرار تسجيل ارتفاع في درجات الحرارة بمستويات غير مسبوقة فمن المتوقع أن تستمر الخسائر وتزداد الأحداث المتطرفة للمناخ. ومنذ عام 2000 زادت موجات الحرارة وأصبحت تحدث على فترات أقل تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات بعد أن كانت تتعدي العشر سنوات للحدوث، ومع استمرار تغير المناخ، فإن موجات الحرارة ستحدث في المتوسط 5.6 مرة خلال 10 سنوات وستكون أكثر سخونة بمقدار 2.6 درجة مئوية.

وفي حين أن صيف عام 2023، كان يعد الأكثر سخونة على الإطلاق على مستوى العالم، بارتفاع في درجة الحرارة يبلغ في المتوسط تقريبا 1.84 درجة، وظهرت فيه موجات شديدة الحرارة على عدد كبير من دول العالم في أوروبا والمملكة المتحدة والصين، وغيرها. وصلت خلالها درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة وصلت إلى 50 درجة في بعض الدول. وفي البرازيل، تجاوزت درجات الحرارة في بعض المدن 60 درجة مئوية. وفي أجزاء من شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، تصل موجات الحرّ بشكل روتيني إلى الخمسينيات. وتستمر لفترات طويلة أثناء فصل الصيف، وقد تسببت موجات الحرارة والجفاف إلي زيادة انتشار حرائق الغابات في مناطق عديدة من العالم علي رأسها أوروبا وأمريكا، مما يتسبب في مزيد من الخسائر الاقتصادية والبشرية، إلا أن حالة المناخ خلال النصف الأول من عام 2024 تشير إلي أن هذا العام سيكون أكثر سخونة، وتشير التوقعات أنه إذا انتهى النصف الأخير من عام 2024 على نحو مماثل لعام 2023، فقد ينتهي بنا الأمر إلى الاقتراب من 1.6 درجة مئوية للعام بأكمله، بل إن الخمس سنوات القادمة ستكون أكثر حرارة وتزداد بها معدلات الأحداث المناخية المتطرفة.

التكلفة الاقتصادية لتغير المناخ

كلفت أحداث تغير المناخ الاقتصاد العالمي خسائر تقدر بنحو 16 تريليون دولار على مدى 21 عاماً الماضية، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه التكلفة جراء أحداث تغير المناخ من موجات الحر والجفاف والفيضانات، وخاصة تأثير ارتفاع درجات الحرارة علي الانتاج الزراعي ونمو المحاصيل، والبنية التحتية، والسياحة، والنظم الصحية بالإضافة إلي انخفاض الإنتاجية؛ وذلك وفقا لتقرير منظمة العمل الدولية الذي يتوقع بحلول عام 2030، سيتم فقدان ما يعادل أكثر من 2 % من إجمالي ساعات العمل في جميع أنحاء العالم كل عام بسبب ارتفاع درجة الحرارة، وهذا يعادل 80 مليون وظيفة بدوام كامل وتكلفة قدرها 2.4 تريليون دولار أميركي ــ أي ما يقرب من عشرة أمثال الرقم المسجل في عام 1995.

وتتوقع التقارير الدولية أن الخسائر الاقتصادية ستتراوح بين 3.75 تريليون دولار و24.7 تريليون دولار بحلول عام 2060. وستؤثر الحرارة الشديدة في المستقبل على أوروبا والولايات المتحدة بنحو 2.2% و3.5% من ناتجهما المحلي الإجمالي على التوالي، في ظل سيناريو الانبعاثات المرتفعة إذا لم يتم تنفيذ خطط خفض الانبعاثات والالتزام بتحقيق الحياد الكربوني عام 2050. كما سيشهد عام 2060 زيادة بنسبة 24% في أيام موجات الحر الشديدة، بالإضافة إلى 590 ألف حالة وفاة إضافية بسبب موجات الحر سنويا.

أما المنطقة العربية وشمال أفريقيا فتشير التقديرات أنها تعاني من ارتفاع متوسط درجات الحرارة أعلي من المعدل العالمي ، وتعاني من نوبات جفاف غير مسبوقة منذ ثلاثة عقود ، مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي والمحاصيل الذي أثر بدورة على الاقتصاد

في كثير من الدول بينها مصر والجزائر والمغرب. فضلا عن الفقر المائي التي تعاني منه المنطقة ويتسبب في عدم توافر مياه الشرب الصالحة لأكثر من 41 مليون شخص في المنطقة.

التأثير المميت لموجات الحرارة

يمكن أن تكون موجات الحرارة قاتلة، حيث يتعرض كبار السن بشكل خاص لخطر الإجهاد الحراري وضربة الشمس إضافة إلى تفاقم الاعتلالات الكامنة بما فيها أمراض القلب والأوعية الدموية وداء السكري والصحّة النفسية والربو. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، أن الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2019 شهدت وفاة 489 ألف شخص تقريباً بسبب الحرارة سنوياً، منهم نسبة 45٪ في آسيا، و36٪ في أوروبا. وتشير التقديرات إلى أن أوروبا وحدها استأثرت في صيف عام 2022 بنحو 61 672 حالة وفاة إضافية ناجمة عن الحرارة. وحوالي 3000 حالة وفاة في المملكة المتحدة. إلا أن الصين تسير على الطريق الصحيح لرؤية ما بين 20 ألف إلى 80 ألف حالة وفاة بسبب موجة الحر سنويا. وقد يتسبّب اندلاع موجات الحر الشديدة في ارتفاع معدّل الوفيات بشكل حاد. حيث تشير التقديرات أن حوالي 1% من الوفيات العالمية تكون نتيجة لارتفاع درجات الحرارة. وربما تجدر الإشارة إلى ما حدث في السعودية، حيث أدي ما يقرب من مليوني مسلم مناسك فريضة الحج هذا العام وسط درجات حرارة مرتفعة تخطت 51 درجة مئوية، مما أدى إلى أن يلقى مئات الحجاج حتفهم بسبب درجات الحرارة العالية وأحداث الطقس غير المسبوقة.

وبالإضافة إلى التسبب في ظروف صحية خطيرة، فإن موجات الحر تزيد من احتمال حدوث الجفاف وتأجيج حرائق الغابات، مما

يؤثـر علـى كل مـن الحيوانـات والبشـر، ويسـبب خسـائر اقتصاديـة كبيـرة وخاصـة فـي دول أوروبـا مثـل (إيطاليـا- والبرتغـال -وفرنسـا- واليونـان) بالإضافـة إلـى أسـتراليا والولايـات المتحـدة وتركيـا وكنـدا، التـي شـهدت أكبـر معـدلات لحرائـق الغابـات خلال العقـد الماضـي تسـببت فـي حرائـق نحـو 24 مليـون فـدان خلال عـام 2023.

وقـد عانـت المنطقـة العربيـة أيضـا مـن حرائـق الغابـات، فقـد شـهدت الجزائـر والمغـرب وسـوريا حرائـق كبيرة أدت إلى خسـائر بشـرية ومادية كبيـرة. ومـا زال يتوقـع أن يسـتمر خطـر نوبـات الحـرارة والجفـاف المسـببة لحرائـق الغابـات خلال العقـد القـادم أيضـا فـي حـال عـدم تسـريع وتيـرة العمـل المناخـي والتخفيـف مـن أثـار التغيـرات المناخيـة وتهيئـة تلـك البلـدان مـن خلال آليـات الإنـذار المبكـر وإجـراءات التكيف وزيـادة الاسـتثمارات فـي إجـراءات التخفيـف.

تدخلات المواجهة والتكيف

أصبـح التصـدي للتغيرات المناخيـة وتفعيل سـبل المواجهة والتخفيف أمـرا ضروريـا علـى جميـع دول العالـم السـعي فـي تحقيقـه والإسـراع فـي تنفيـذه وإلا لـن نتجـاوز منتصـف القـرن دون حـدوث كـوارث بيئيـة ومناخيـة غيـر مسـبوقة لـن يقـدر العالـم علـى مواجهتهـا وربمـا تخلـف ورائهـا خسـائر بشـرية بالملاييـن وخسـائر اقتصاديـة بالمليـارات.

علـي سـبيل المثـال؛ يسـعى الاتحـاد الدولـي إلـى مسـاعدة حوالـي 250 مليـون شـخص علـى حمايـة أنفسـهم بشـكل أفضـل مـن الحـرّ فيمـا لا يقـل عـن 150 مدينـة وبلـدة بحلـول عـام 2025، وذلـك مـن خلال تعزيـز الإجـراءات الذكيـة مناخيًـا لمسـاعدة المجتمعـات العالمية علـى الاسـتعداد للكـوارث المناخيـة والاسـتجابة لهـا والتعافـي منهـا.

بالإضافة إلى تعزيز القدرة على الصمود وبناء مهارات التكيف لدى 500 مليون شخص في البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. من خلال مبادرة «الإنذارات المبكرة للجميع» التي أطلقها الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتي تهدف إلى توفير إنذار مبكر بالظروف المناخية المتطرفة لكل شخص على وجه الأرض بحلول عام 2027، وهذا يشمل الحرّ الشديد.

كما تعمل الدول العربية أيضا على التكيف مع موجات الحرارة العالية من خلال زيادة إجراءات كفاءة الطاقة، وزيادة حملات التوعية في فترات الحرارة العالية، والتخضير وزيادة زراعة الأشجار التي تلطف من درجات حرارة الجو، فضلا عن المشروعات والمبادرات الاقتصادية في الحفاظ على البيئة والحد من أثار تغير المناخ وخاصة في مصر والامارات العربية والسعودية والمغرب والجزائر والأردن.

خلاصة القول: إن تغير المناخ تحدٍ مشترك تواجهه البشرية جمعاء، وأن العالم بأسره يعيش واقع الحرارة اليومية التي تحطم الأرقام القياسية، وتحطم معها مجتمعات واقتصادات إذا لم يتدخل العالم في تسريع وتيرة العمل المناخي العالمي.

مقالات تحليلية

ملف الاستثمار بين ختام قوي وبداية مبشرة

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد أواخر شهر يونية الماضي انطلاق مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المشترك بالقاهرة تحت عنوان «إطلاق العنان للإمكانات المصرية في عالم سريع التغير» بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي، وأورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية. ثم أعقب ذلك الإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد متضمنا تولى السيد/ حسن الخطيب حقيبتين الاستثمار والتجارة الخارجية. وفي ضوء ذلك، يناقش المقال انعكاسات تلك المستجدات على الآفاق المستقبلية للاستثمار وتحقيق رؤية الدولة المصرية المتضمنة أهمية جذب الاستثمار الخاص، وتمكين القطاع الخاص في وقت شديد الدقة تتعاقب خلاله الأزمات الدولية والإقليمية.

نتائج مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المشترك

اختتم وزراء المجموعة الاقتصادية في التشكيل الحكومي السابق فترة عملهم بالمشاركة في جلسات مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المشترك، والذي استهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مستندا إلى قوة

العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الأوروبية لاسيما التجارة والاستثمار. وقد هدف المؤتمر إلى توطيد تلك العلاقات من خلال جذب الاستثمارات الأوروبية المتنوعة إلى مصر، خاصة في القطاعات ذات الأولوية، والمجالات المحفزة للنمو الاقتصادي والتشغيل، مثل البنية التحتية المستدامة وإنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة، والأمن الغذائي، والصحة والتعليم، والنقل المستدام وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات التحويلية، والاقتصاد الدائري، فضلاً عن الترويج لمصر كمركز إقليمي لسلاسل الإمداد للشركات الأوروبية، ومركز لنقل وتداول الطاقة المتجددة والخضراء، على ضوء القُرب الجغرافي والموقع الاستراتيجي لمصر، إضافة إلى إلقاء الضوء على المناطق الجاذبة للاستثمار في مصر كالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وفي ضوء تطور العلاقات المصرية الأوروبية، فقد تم توقيع اعلان سياسي لترفيع العلاقات المشتركة إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية خلال القمة المصرية الأوروبية في مارس الماضي، والذي تضمن تنفيذ حزمة تمويلات استثمارية لمصر بقيمة 7.4 مليار يورو، تشمل آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم عجز الموازنة MFA، بقيمة 5 مليارات يورو.

وقد شهد مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي المشترك توقيع الشريحة الأولى من آلية مساندة الاقتصاد الكلي ودعم عجز الموازنة بقيمة مليار يورو، يتم اتاحتها في النصف الثاني من عام 2024 في شكل تمويل ميسر بآجال سداد طويلة وفائدة ميسرة. وتعد تلك التمويلات ميسرة وتكلفتها أقل من تمويلات السوق الدولية وهو ما يعزز الحيز المالي المتاح للحكومة لدعم استقرار الاقتصاد الكلي، فضلًا عن أهميتها في خفض تكلفة الائتمان

الممنـوح للقطـاع الخـاص بشـكل غيـر مباشـر. ومـن المقـرر إتاحـة الشـرائح المتبقيـة بقيمـة 4 مليـارات يـورو خلال الفتـرة مـن 2025-2027.

وقـد اسـتحوذ قطـاع الطاقـة المتجـددة علـى اهتمـام خـاص مـن جانب القطـاع الخـاص المصـري والاوروبـي، حيـث شـهد المؤتمـر توقيـع عدة اتفاقيـات تتضمـن توفيـر التمويـل والدعـم الفنـي مـن الاتحـاد الأوروبـي لتنفيـذ مشـروعات تهـدف إلـى تحويـل مصـر إلـى مركـز إقليمـي لإنتـاج وتصديـر الهيدروجيـن الأخضـر، جـاء منهـا توقيـع اتفاقيـة مـع شـركة «داي إنفراستركشـر» (DAI infrastructure)، بقيمـة 11 مليـار دولار، تسـتهدف إنشـاء مشـروع للأمونيـا الخضـراء بميناء شـرق بورسـعيد. واتفاقيـة أخـرى مـع شـركة «أوكيـور إنيرجـي» (Ocior Energy)، بإجمالـي تكلفـة اسـتثمارية تصـل إلـى نحـو 4 مليـارات و250 مليـون دولار، تتضمـن إنشـاء مشـروع للأمونيـا الخضـراء بميناء السـخنة لاسـتهداف الأسـواق الأوروبيـة. واتفاقيـة ثالثـة مـع تحالـف شـركة طاقـة عربيـة و»فولتاليـا» (VOLTALIA)، بقيمة 3 مليـارات و460 مليون دولار، وتسـتهدف إنشـاء مشـروع للأمونيـا الخضـراء بميناء السـخنة . واتفاقيـة مـع شـركات: «بريتيـش بتروليـوم»، و»مصـدر» (MASDAR)، و»حسـن علام» للمرافـق، و»إنفينيتـي بـاور» القابضـة، وذلـك بإجمالـي تكلفـة اسـتثمارية 14 مليـار دولار، وتسـتهدف إنشـاء مشـروع للأمونيـا الخضـراء بميناء السـخنة.

كمـا شـهد المؤتمـر توقيـع عـدة مذكـرات تفاهـم لتعزيـز التعـاون بيـن الجانبيـن فـي مجـالات الصناعـات الدوائيـة، والتصنيـع الغذائـي والزراعات الحديثـة، ومشـروعات البنيـة التحتيـة المسـتدامة. كمـا تـم الاتفـاق بين الجانبيـن علـى برنامـج لتصديـر العمالـة المدربـة المصريـة إلـى الـدول الأوروبيـة. يشـمل البرنامـج تدريـب العمالـة الفنيـة والمهنيـة فـي مصـر

لتلبية احتياجات السوق الأوروبية، مما يساهم في تقليل البطالة وزيادة المهارات الفنية للعمال المصريين.

ضخ استثمارات عقارية جديدة من جانب القطاع الخاص المصري

وبعد بضعة أيام من انطلاق المؤتمر، شهد السوق المصري اعلان واحدة من أكبر شركات الاستثمار العقاري والسياحي المصرية -وهي مجموعة طلعت مصطفي- ضخ استثمار تقدر قيمتها بنحو 21 مليار دولار لتنفيذ مشروع «ساوث ميد» بالساحل الشمالي. وتقدر مساحة المشروع بنحو 23 مليون متر مربع على ساحل البحر المتوسط غرب الإسكندرية. ويحتوي المشروع على مارينا دولية لليخوت والسفن السياحية في البحر المتوسط، وفيلات ومطاعم فاخرة ومراكز تسوق وترفيه وملاعب جولف والعديد من المرافق والخدمات الأخرى. وقد حقق المشروع مبيعات تتجاوز قيمتها 100 مليار جنية حتى وقت كتابة المقال.

وتنطوي مثل تلك التحركات من جانب الشركات المصرية الكبرى على بث الثقة في مناخ الاستثمار المصري، الأمر الذي يحفز عدد آخر من شركات القطاع الخاص المصري والاجنبي على ضخ استثماراتهم بالاقتصاد المصري في مختلف القطاعات.

ملف الاستثمار على طاولة الحكومة الجديدة

لا شك أن الختام القوي للحكومة السابقة يمثل طاقة أمل جديدة ويبشر بمناخ استثماري قوي خلال الفترة القادمة، وإن كان ذلك لا

ينفي وجود حقيقتين لا يمكن اغفالهما، تتمثل الأولى في استمرار مواجهة الاقتصاد المصري لعدد كبير من التحديات، وتتمثل الثانية في أن هدف جذب الاستثمار الخاص وتمكين القطاع الخاص المصري يأتي على رأس أولويات الدولة خلال المرحلة القادمة. وتفرض تلك المعطيات ضرورة التعامل الفوري والفعال مع عدد من قضايا الاستثمار. ومن أبرز تلك القضايا ضرورة تيسير إجراءات الاستثمار وتطوير منظومة الشباك الواحد، وبحث آليات زيادة فعالية الرخصة الذهبية وتعديل منهجيتها. وتفعيل المادة (22) من قوانين الاستثمار المنظمة لدور المكاتب الاستشارية المعتمدة، ووضعها محل التطبيق مع وضع الضوابط اللازمة لسرعة إصدار التراخيص. ومن جهة اخرى، فإن الأمر يتطلب تخفيض، بل وإلغاء، عدد كبير من الرسوم التي يتحملها المستثمر قبل البدء في مشروعه الخاص، والتي تمثل عبء قد يدفع المستثمر للتوجه لدولة أخرى تسهل إجراءات بدء ممارسة الاعمال. فضلا عن ضرورة فك التشابك بين الجهات لاسيما في ضوء دمج عدد من الوزارات واستحداث وزارات جديدة، ومن أبرز تلك التشابكات ما يتعلق بمنظومة أراضي الدولة وبصفة خاصة الأراضي الصناعية. وفيما يتعلق بالمناطق الحرة، ففي ضوء وصول عدد من المناطق الحرة العامة لطاقتها القصوى فهناك ضرورة للتوسع في انشاء مناطق حرة عامة جديدة، وتيسير إقامة المناطق الحرة الخاصة. بالإضافة إلى ضرورة تحديث الخريطة الاستثمارية والخريطة الصناعية بإضافة فرص استثمارية حقيقية متنوعة وجاذبة للمستثمر ومعد لها دراسات جدوى مسبقا من قبل الخبراء بالهيئة العامة للاستثمار وتقدم بالمجان للمستثمر بما يخفض من تكاليف ما قبل التأسيس.

وفي سياق متصل، يقترح إعادة النظر في استصدار قانون ضريبي موحد؛ حيث تشمل الضرائب المفروضة على الاستثمارات، على

سبيل المثال لا الحصر، ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل والتي تتضمن الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين والضرائب على أرباح الأشخاص الاعتبارية، والضريبة على العقارات المبنية، وضريبة الدمغة، والخصم تحت حساب الضريبة، وضريبة توزيعات الأرباح وغيرهم. ومع تعدد أنواع الضرائب تتعدد أيضا القوانين الحاكمة لها، وتتضمن تلك القوانين نسبة الضريبة وطريقة حسابها والاستثناءات -إن وجدت- وغير ذلك من الأمور التي يجب دراستها جيدا قبل البدء في الاستثمار لتجنب عقوبات التهرب الضريبي والتي تصل إلى غرامات مالية والحبس لعدة سنوات. ومع عدم تخصص المستثمر أو رجل الاعمال بالأمور القانونية يجد البعض صعوبة في فهم كافة تلك القوانين فيتم تحمل تكلفة إضافية نظير الحصول على خدمات قانونية لتبسيط وايضاح كافة القوانين المنظمة للعمل قبل البدء به. ومع التغير المستمر في منظومة التشريعات قد يتطلب الأمر إعادة تقييم جدوى المشروع بعد كل تحديث تشريعي. هذا بجانب أهمية تفعيل إجراءات مرنة للفحص والتحصيل، وتفعيل المزايا والاعفاءات الضريبية التي من شأنها جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وتحفيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضم القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي، مما يزيد من قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة الظروف المغايرة وتحقيق معدلات النمو والتنمية المنشودة. هذا بالإضافة إلى أهمية تفعيل إجراءات الرقابة على الأسواق، ومنع الممارسات الاحتكارية والتي تعد أحد معوقات دخول الاستثمارات الخاصة لبعض القطاعات الإنتاجية، مع ضرورة ضمان نزاهة العمل بالجهات الحكومية المختلفة لمنع الفساد ومواجهة البيروقراطية.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg